

## مشاركة القطاع الخاص في حل المشكلة الإسكانية.. وبناء مدن إسكانية جديدة

# «النواب» يرحب بمقترح احتوي على منع تداول الأجانب للعقارات في المناطق السكنية



سهل.. فليحضر الوزراء والنواب للمناقشة، فما المانع في ذلك؟». بدوره، قال النائب خليل المرزوق إن «الدستور يجب قراءته قراءة متكاملة، ولا يمكن أن يفسر تفسيرات حسب المواقف». وتابع: «كلما نريد مناقشة موضوع عام يخص الناس، يقول الوزير الفاضل إنه لا يجوز بحكم الدستور، فنحن لا نريد أن نناقش الاستراتيجية العسكرية وإنما قضية مهمة لكل مواطن بحريني».

وأردف المرزوق: «كلما تتعسف الحكومة وتفسر النصوص من هنا وهناك، تبين الحكومة أن ما أجري من تعديلات في دستور ٢٠٠٢ تختلف كلياً عن الصلاحيات في دستور ١٩٧٣».

أما الوزير الفاضل، فرد على مداخلة المرزوق بقوله إن «الموضوع يهمني جميعاً، ونحن بيننا نقطة دستورية واضحة، ويستطيع المجلس إحالة الموضوع للمستشار وحل الموضوع إن أراد، ورئيس اللجنة شهد بنفسه على تعاون السلطة التنفيذية في هذا الموضوع».

### ما يمدح السوق إلا من ربح فيه

علق النائب عادل العسومي على مداخلة الوزير الفاضل بأن رئيس اللجنة شهد على تعاون السلطة التنفيذية بقوله «ما يمدح السوق إلا من ربح فيه»، مضيفاً «نريد تعاون الحكومة في كل مناطق البحرين وليس في منطقة معينة».

وتابع العسومي: «لماذا لا نرى تعاون السلطة التنفيذية في هذا المجال؟ لماذا لا نرى تعاوننا مع الجميع على حد سواء؟».

رحل مجلس النواب تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة حول مقترح برغبة بدراسة أسباب المشكلة الإسكانية في البحرين. واحتدم النقاش بين النواب في جلسة يوم أمس الثلاثاء حول توصيات مقترح برغبة قدمه أعضاء لجنة المرافق العامة والبيئة عن أسباب المشكلة الإسكانية ووضع حلول لها. وأوصت اللجنة بأكثر من ٣٠ توصية رأت أنها تساهم في حل المشكلة الإسكانية في البحرين، فيما اقترح رئيس كتلة الوفاق النائب الشيخ علي سلمان أن تعقد جلسة استثنائية لمناقشة المشكلة الإسكانية وتضمين هذا المقترح في جدول أعمالها. ودعا سلمان إلى جلسة يحضرها وزير الأشغال والإسكان، لكن وزير شؤون مجلسي الوزراء والنواب اعترض على الاقتراح وقال إنه لا يجوز وفق الدستور عقد جلسة لمناقشة موضوع عام.

بدوره، قال النائب د.علي أحمد في مداخلة ساخنة له إننا احترمتنا الوزير الفاضل طوال ٧ سنوات مضت، وونتظر منه احترام عقول النواب، قبيلاً كان يقول بعدم جواز مناقشة أمر عام إلا من خلال اقتراح برغبة، والآن يناقض ذلك بتفسير المواد الدستورية. ورد الوزير الفاضل على النائب أحمد وقال: «لم أتطرق للمادة ٩٣ من الدستور وإنما عقد جلسة عامة لمناقشة موضوع عام، لأنه ليس من اختصاص المجلس مناقشة موضوع عام».

### تعاون السلطة التنفيذية.. سهل

أما النائب عبدالله الدوسري، فقد تسال على صعوبة تعاون السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية في موضوع يخص جميع المواطنين كموضوع الإسكان، مضيفاً «الموضوع

## الزعزعة مجدداً ضد السعيدى؛ أوقفوا إمام الفتنة في هذا البلد



بعد مقترح برغبة مقدم من كتلة الوفاق النيابية يعقد جلسة استثنائية لمناقشة المشكلة الإسكانية، طالب النائب محمد المزعزل على النائب جاسم السعيدى بمداخلة ساخنة رداً على النائب جاسم السعيدى بأن على رئاسة المجلس أن توقف هذا النائب عن شتمه وسبه لفئة واسعة من المجتمع حسب تعبيره. وكان السعيدى قال في تعليقه على طلب الوفاق عقد جلسة استثنائية بأن هناك من قدم طلبات في فترات سابقة ولم يحضر في إشارة لكتلة الوفاق، وإن الكتلة عليها أن تقدم ضمانات لحضورها الجلسة وإلا فساقطع الجلسة ولن أوافق على عقدها. وهنا طالب النائب محمد المزعزل بنقطة نظام بعد إعلان رئيس كتلة الوفاق الشيخ علي سلمان سحب المقترح لمزيد من التشاور مع الكتل، وقال المزعزل في نقطة النظام: «أقولها لمعاليتكم وللإخوة الحاضرين..

إنما هو سب بسبب، أو عفو عن ذنب». وتابع المزعزل: «نحن من شيمتنا أن نعوو وأن نتسامح وهذه شيمة من الشيم الأصلية للشعب البحرين». وأردف المزعزل: «أحد النواب تهجم على مقدمي المقترح بأن هناك نواباً تقدموا بطلب جلسة استثنائية ولم يلتزموا بها، وأشار للكتلة بكلام غير لائق وهو غير مقبول ومطلوب من معاليكم حذفه من المضبطة، لأنه تعد ليس على نائب واحد وإنما على مقدمي المقترح وعلى كتلة من ١٧ نائباً وعلى جمعية حاز مرشحوها على أصوات ٦٢٪ من أصوات الناخبين».

### أجله لمجلس الشورى.. بعد مطالبة بتعريف واضح لـ «سوء المعاملة»

## الجمري: غير راضٍ عن إجابة الوزير.. وتأثيرات المجمع غير مدروسة وزير الإسكان: مجمع تجاري في سار تابع لبنك الإسكان.. و١٢ موقعا للإسكان بـ «الشمالية»

قال وزير الإسكان الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة إن وزارته أو بنك الإسكان غير مختصين بتحديد ملائمة أي منطقة من عدها لأي مشروع تجاري أو إسكاني.

وأوضح الوزير أن إنشاء مجمع بجوار سينما سار من قبل بنك الإسكان هو مشروع تجاري، وهو امتداد لمشاريع قائمة، وبالنسبة للازدحام المروري فالمشروع تم التصريح به من إدارة التخطيط الطبيعي». وكان وزير الإسكان كشف في إجابته على سؤال النائب محمد جميل الجمري عن توجه بنك الإسكان وشركة عقارات السيف لتطوير الأرض المملوكة لهما والتي تقع بجوار سينما سار لتصبح مجمعاً تجارياً على مساحة تصل إلى ١٨,٥٩٤ متر مربع.

وأشار الوزير إلى أن بنك الإسكان وشركة عقارات السيف سيتقاسمان ملكية المجمع التجاري بالتساوي تقريباً، إذ سيحتوي المجمع على محلات تجارية ومرافق ترفيهية ومواقف واسعة للسيارات. وقال الوزير: «المشروع مازال في مراحله الأولية من الدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية». ومن جانب آخر، بين أن المحافظة الشمالية بها ١٢ موقعاً يمتلكها بنك الإسكان، إذ تشمل تلك المواقع على مشاريع تم تطويرها، وأخرى مازالت تحت التصميم لتكن ضمن مشاريع البنك في العام الجاري. وأكد الوزير أن معظم تلك المشاريع مخصصة لبناء محلات خدمية بقصد توفير الخدمات الأساسية لقاطني المنطقة، إضافة إلى أن تلك المواقع خارج المجمعات التي استفسر عنها سؤال النائب الجمري.

من جانبه، قال النائب محمد جميل الجمري في تعليقه على إجابة الوزير بشأن مشاريع بنك الإسكان في

خامسة الشمالية إنه غير راضٍ عن إجابة الوزير لنقصها للكثير من المعلومات خاصة أتت بعد زيارة لبنك الإسكان، وتأتي مختصرة بشكل مخل ولم تجيب على شيء مما سألت. وأشار إلى أن «الدائرة الخامسة تشكو من قصور واضح وهناك الكثير من الشكاوى من الناس من قصور الخدمات في الدائرة، وسألت وزارة الإسكان عن أراضٍ للإسكان كمخزون في الدائرة والوزير أجاب بأنه لدى الوزارة مخزون كاف».

وقال: «سمعنا عن هذا المشروع (المجمع التجاري) وطلبتنا معلومات عنه وهل سيكون لخدمة هذه المنطقة؟ وهل سيوفر فرص عمل؟ وهل سيرتقي بالدائرة؟». وأردف: «نأمل أن يكون للمشروع تأثيره الإيجابي في المنطقة، ولكن لهذه النتيجة لابد أن يكون هناك تواصل وتعاون مع المسؤولين في وزارة

الإسكان وفي بنك الإسكان، وأبدينا اليد التي امتدت لم تجد يداً تمتد باتجاهها». ولفت إلى أن «منقطة سار والجنوبية أصبحتا كتقاطع لكل سكنة القرى المجاورة، حيث الانتقال من شارع البديع والجنوبية إلى شارع الشيخ سلمان، وهناك طوابير سيارات في أوقات الذروة في المنطقة، وأن إقامة مجمع تجاري كبير في منطقة ليس بها مجمع بهذا الحجم يتوقع منه نمواً كبيراً في عدد السيارات خصوصاً مع اقترابه جسر الملك فهد».

وأردف: «سألنا هل درستم تأثيرات ذلك بالنسبة للطرق والسيارات، ولم أجد إجابة، هذا الموضوع بحاجة لتوقع ولابد من دراسة ولا بد من القيام بعمل قبل قيام المشروع وبعد ذلك تصحيح الخلل فيما سيخلقه المشروع من مشاكل».

### أجله لمجلس الشورى.. بعد مطالبة بتعريف واضح لـ «سوء المعاملة»

## النواب يفرجون عن «قانون الطفل» بشروط مشددة لتدخل الشرطة

من جانبها، أيدت الدكتورة فضيلة المحروس رئيسة مجلس إدارة مركز البحرين لحماية الطفل تمرير المادة وفق صياغة لجنة الخدمات، لأنها تحتوي على صمامات كثيرة، وحتى عندما يتخذ القرار من مركز حماية الطفل لا يتخذ من شخص واحد وإنما من عدة أشخاص بينهم مدير طبي وطبيب وأخصائي نفسي وغيرهم». واقترحت المحروس أن تستبدل عبارة تتضمن المادة إيداع الطفل دار حماية الطفل، بدلاً من إيداعه مركز حماية الطفل، نظراً لعدم وجود مأوى في المركز. بدوره، قال النائب إبراهيم بوصندل في رده على تشخيص سوء المعاملة بأن التقدير متروك للنيابة العامة، مشيراً إلى أن «المادة محكمة وفيها ضمانات عدة». لكن النائب عبدالله الدوسري استشكل على مصطلح الإهمال في المادة، وتساءل: «من يقيس الإهمال هنا؟»، مطالباً بتفسير هذا المصطلح تفسيراً دقيقاً أو بليغ، فهذا المصطلح قد يستغل لانتزاع الطفل من ذويه لأي سبب كان. من جانبه، قال النائب عبدالجليل خليل: «أنا مع القانون وروحه، ولكن لدي بعض التخوفات في الموضوع لأن هناك بعض التعريفات المظلمة في القانون. في بعض الأسر يكون أحد الأبوين قاسياً جداً وأدى بأحد تصرفاته لسوء المعاملة».

أفجع مجلس النواب يوم أمس عن قانون الطفل الذي تعطلت إحالته لمجلس الشورى بسبب مادة دار عليها الجدل في جلسة الأسبوع الماضي، وتجهيز لأفراد الشرطة للتدخل لأخذ الطفل من ذويه بناءً على طلب مركز حماية الطفل في حالة تعرضه لسوء المعاملة. ووافق النواب على المادة بعد تعديلها للمرة الثانية خلال الجلسة، بعد تعديلات أجرتها لجنة الخدمات فيها، وأحالوه لمجلس الشورى. ونصت المادة وفق الصياغة الجديدة التي اقترحها النائب خليل المرزوق على أنه «لا يجوز نقل الطفل إلا بحكم من المحكمة الشرعية المختصة لمركز حماية الطفل في الحالات الطارئة، وبأمر من النيابة العامة نقل الطفل المعروض لسوء المعاملة الحديثة لضرر جسيم لا يتحملة الطفل داخل محيط أسرته أو من قبل من يتولى رعايته عن طريق الشرطة النسائية وإيداعه دار رعاية الطفل أو المأوى المخصص لذلك».

### المرزوق: مادة مطاطة

رأى النائب خليل المرزوق بأن الإشكالات المطروحة على المادة لم تحلها لجنة الخدمات، في تعريف سوء المعاملة وتجاوز مطاطية التعريف ومنع أي استغلال

## نواب يطالبون الحكومة بتقرير مستعجل عن تسرب غاز المعامير

قدمت مجموعة من النواب من مختلف الكتل يوم أمس مقترحاً برغبة بصفة الاستعجال مطالبة الحكومة بتقديم تقرير مفصل وعاجل عن تسرب غاز خانق في منطقة المعامير والتويدرات وما حولهما. وقال النواب في مقترحهم، إنه في يوم الإثنين ١ فبراير ٢٠١٠ وفي حوالي الساعة السادسة مساءً وما بعدها، فوجئ المواطنون القاطنون في قريتي

التويدرات والمعامير والقرى المجاورة لها بتسرب غاز خانق، ولأن جهة المصدر مجهولة فإننا نطالب الحكومة الموقرة بتقديم تقرير مفصل وعاجل عن جهة تسرب هذا الغاز، ونوعه وآثاره وأسبابه، والحلول لعدم تكراره. الجدير ذكره أن مقدمي المقترح هم النواب: د.عبدعلي محمد حسن، جواد فيروز، غانم البوعينين، حسن الدوسري، وخميس الرميحي.